العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 2003 (الحدود والوجود)

م.م.وسناء محمد ابراهيم(*)

المقدمة:

يرتبط العراق بالكويت بجوار جغرافي حتم عليه ان يكون هناك تاريخ مشترك ولغة مشتركة ودين مشترك وعادات وتقاليد مشتركة وكل هذه الاواصر التاريخية جعلت من الصعب بمكان الحديث عن قطيعة مع دولة جارة ويربطها بالعراق كل هذه الاواصر، ولذلك جاءت الدعوات العراقية المستمرة باختلاف الازمنة التي عبرت عن رغبتها بضم الكويت الى العراق كجزء منه، الا ان هذه الدعوات والتي كانت بداية كل الخلافات اللاحقة مع الكويت، فأنها دعوات غير حقيقية ذلك ان الكويت دولة اعترفت بها الامم المتحدة والمواثيق الدولية واعترف بها العراق كدولة جارة وبناءا على هذا الاعتراف لابد ان تربطنا مع هذه الجارة علاقات طيبة قائمة على اساس الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة المبنية على حسن الجوار واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

اشكالية البحث:

تنطلق اشكالية الدراسة من عدة تساؤلات تثيرها هذه الدراسة:

1. كيف تعامل العراق مع الكويت الجارة منذ بدايات القرن الماضي؟و ما هي المعوقات التي تقف بوجه تطور العلاقات بين البلدين بشكل ايجابي؟ وكيف نرى المستقبل القريب للعلاقات بناءا على معطيات التاريخ؟ وهذا ما سنحاول الاجابة عليه من خلال هذه الدراسة.

فرضية البحث:

(*)كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.

تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها ان استقرار العراق واستعادة مكانته الدولية كدولة فاعلة كما كان عليه قبل عام 1990انما يتطلب اقامة علاقات ثنائية تعاونية مع دول الجوار الاقليمي وبالاخص مع الكويت(التي هي محور الدراسة) والاستفادة من تجارب الماضي.

هدف البحث:

يهدف البحث الى دراسة العلاقات العراقية الكويتية بوصفها من اكثر علاقات العراق تازما بدول الجوار وتحاول هذه الدراسة الوقوف على احداث الماضي من اجل الاستفادة منها في المستقبل كما انها تقف على القضايا الخلافية التي من شأنها ان تعيق تطور هذه العلاقة وبناءها بالشكل الصحيح الذي يخدم العراق اولا.

المبحث الاول: نبذه تاريخية عن مسار العلاقات العراقية الكويتية.

مرت العلاقات العراقية الكويتية بتطورات عديدة على مر التاريخ الحديث للبلدين وبما ان الوقوف على التاريخ الحديث للعلاقات بين البلدين يخدم البحث في مجال قراءة المستقبل المبني على معطيات تاريخية كان لزاما ان يتناول الباحث التاريخ الحديث للعلاقات العراقية الكويتية.

المطلب الاول: العلاقات العراقية الكويتية منذ استقلال العراق وحتى عام 2003

ان الحديث عن التاريخ الحديث للعلاقات العراقية الكويتية ياخذ ابعاد عدة حيث هناك وجهات نظر مختلفة ادت بالضرورة الى تذبذب العلاقات بين البلدين فتارة نجد ما يشير الى وجود تعاون وتارة اخرى يتصاعد الخلاف بين البلدين، وبالحديث عن وجهات النظر المختلفة التي يمكن ان تكون البذرة الاولى لكل التوترات التي نشأت بعدها في العلاقات بين البلدين.

لقد اكد الارشيف العثماني العلاقة الخاصة للكويت بأرض العراق وتظهرها الخرائط العثمانية بأنها جزء من ولاية البصرة، وكانت بداية الخلاف حول الكويت كان بين بريطانيا والدولة العثمانية اذ اصدر الوالي التركي المقيم في البصرة بلاغا عام 1870 اعلن فيه ان الكويت عثمانية تابعة لولاية البصرة وفي المقابل حاولت بريطانيا بشتى

الطرق ان تمنح استقلالا للكويت وتم ذلك بالفعل عام 1913 في مقابل اعتراف الباب العالي بمعاهدة 1899وعلى هذا الاساس رسمت اول خريطة للكويت.[1]

وبعد استقلال العراق من الاحتلال البريطاني عام 1930م وانضمامه إلى عصبة الأمم في عام 1932م ، تم الاعتراف من جانبه بالكويت كدولة ذات سيادة بحسب الحدود الموضوعة في اتفاقية 1913م ويتضح ذلك في الخطابات المتبادلة بين نوري السعيد رئيس وزراء العراق والشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت آنذاك من خلال الوكيل البريطاني في الكويت وذلك بحكم أن الكويت كانت تحت الحماية البريطانية، أن العلاقات السياسية الرسمية بين الكويت والعراق قد بدأت منذ هذا العام 1932 عندما تمت المراسلات بينهما حول القضايا المشتركة وخاصة الحدودية.[2]

ويمكن القول بأن اول الدعوات لضم الكويت بوصفها جزء من العراق جاء على يد الملك غازي نجل الملك فيصل الأول في عام 1933، حيث دعى إلى ضم الكويت تحت التأثيرات الألمانية الخاصة بضم هتلر للنمسا ومحاولة الملك الشاب تقليد الدعاية الألمانية، الا انها لم تلبث ان تكون مجرد تصريحات ومع وفاة الملك غازي عام 1939 في حادث غامض توقفت المطالبة العراقية مؤقتاً.

تميزت العلاقات الكويتية العراقية بالطابع الرسمي الودي طيلة عقدي الأربعينات والخمسينات توضح ذلك في مطالبات وزير خارجية العراق في ديسمبر 1958 من 'إقامة علاقات مع الكويت على أسس جديدة من الصداقة والتكافؤ وذلك بفتح قنصلية تجارية للجمهورية العراقية في الكويت لتكون حلقة اتصال بين البلدين' ، كما ساند العراق مطالبة الكويت بالانضمام إلى العديد من المنظمات والمؤسسات العربية إستكمالاً لشخصيتها الدولية، بل إن العراق في هذه الفترة كان يتعامل مع الكويت كدولة مستقلة حتى قبل أن تلغي الكويت اتفاقية عام 1899 مع بريطانيا، وهو ما ظهر واضحاً في جوازات السفر وإجراءات الجمارك بين البلدين وكتب التاريخ والجغرافية في معاهد التعليم العراقية التي تشير إلى الدول المجاورة للعراق ومنها الكويت، فضلاً عن الخرائط الجغرافية التي تضمنت الحد الفاصل بين البلدين.[3]

وبعد مجئ الزعيم عبد الكريم قاسم الى السلطة في العراق عام 1985 عادت من جديد الدعوات بضم الكويت الى العراق، ففي عام 1961 عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحيفا اعلن فيه ان الكويت جزء لا يتجزء من العراق وان شيخ الكويت قائممقام تابع للواء البصرة واستند بذلك الى شواهد تاريخية تثبت حق العراق في الكويت كما الغى الاعتراف باتفاقية 1899 واعتبرها وثيقة مزورة، الا ان تصريحات الزعيم بقيت مجرد تصريحات ولم يتم العمل بها عمليا وفي تشرين الاول 1963 اي بعد الانقلاب الذي تم على الثورة في العراق تم الاعتراف باستقلالية الكويت.[4]

استمر التوتر في مستوى العلاقات بين البلدين بعد عام 1963 بسبب عدم الاتفاق حول ترسيم الحدود ويمكن القول بأن هذه الحقبة حدثت فيها مفاوضات عدة لاجل تعديل الحدود ولكن لم تتوصل الى نتائج مرضية للطرفين بسبب الاحداث الداخلية التي يمر بها العراق والكويت معا فضلا عن الاحداث الاقليمية التي اثرت بشكل او باخر في تجميد الاتفاق بين البلدين، وخلال فترة الحرب العراقية الايرانية لم يثر العراق اي مشاكل حدودية بين البلدين بل سعت الحكومة العراقية الى تطبيع علاقاتها مع الحكومة الكويتية حيث صرح الرئيس السابق للعراق صدام حسين بقوله (ان العراق يرغب في حل مشكلة الحدود مع الكويت بالروحية نفسها التي حل بها مشاكله مع السعودية والاردن).[5]

وبعد نهاية الحرب العراقية الايرانية عام 1988 كانت الكويت تتطلع الى ترسيم الحدود مع العراق خصوصا بعد المساعدات المالية التي قدمتها للعراق في حربها مع ايران ومع ان العراق خرج منهكا اقتصاديا الا انه كان منتصرا عسكريا الامر الذي انعكس في مستوى العلاقات بين البلدين ولاسباب عده لم تتم تسوية الحدود بين البلدين بل على العكس تصاعدت حدة الخلافات فيما بينهم الى ان انتهت بقيام العراق غزو الكويت واحتلالها في 2/8/1990 بناءا على نفس الدعوات القديمة بأن الكويت جزءا لا يتجزء من العراق.

وقد قوبل الموقف العراقي هذا برفض دولي واقليمي وعربي ولذلك قامت الولايات المتحدة مدعوما بتحالف دولي مجتمعا بشن حربا دوليا لاخراج العراق من

الاراضي الكويتية، وقد ساندت الكويت الولايات المتحدة الامريكية في حربها الدولية، حيث يذكر تقرير للكونغرس الامريكي ان الكويت قدمت ما قيمته (206) مليون دولار مباشرة للقوات الدولية، فضلا عن (60) مليون دينار كدعم عيني يشمل الغذاء والوقود، كما قامت الكويت بمنح قاعدتين بريتين كمركز قيادة للقوات الامريكية في شمال مخيم الدوحة وفي الجنوب مخيم عرفيجان، وبناءا على الجهود الكويتية في دعم العمليات العسكرية التي دمرت العراق قامت ادارة بوش بتصنيف الكويت حليفا رئيسا (خارج حلف الناتو)[6]، وفعلا خرج العراق من الكويت منهار بجميع المقاييس وبدأت مرحلة جديدة في مستوى العلاقات بين البلدين قائمة على اساس انعدام الثقة خصوصا بعد ان جرم فعل العراق دوليا وعد العراق بعد هذا الغزو منتهكا للامن والسلم الدوليين ودخل على اثره في احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

واخذت العلاقات العراقية الكويتية منحا اخر اتخذ ابعاد جيواستراتيجية واقتصادية واجتماعية خطيرة سواء بأغلاق منافذ الخليج العربي بوجه العراق وتحكم الكويت بها او بفرض الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي لمدة (13) عام وما ال اليه من تدمير لثروات العراق واقتصاده وبنيته الاجتماعية وبقيت العلاقات العراقية الكويتية في مستوى الجمود اذا لم يكن العنوان الظاهر لها هو العداء حتى عام 2003.

المطلب الثاني: العلاقات العراقية الكويتية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003

لم تتغير العلاقات العراقية الكويتية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عما قبل الاحتلال تغيرا كبيرا، فبعد القطيعة الطويلة بين البلدين والمشاكل العالقة فيما بينهم فيما يخص ملف التعويضات التي يقدمها للعراق للكويت منذ الغزو العراقي للاخيرة وحتى الان فضلا عن مشاكل ترسيم الحدود التي ما زالت ملفات معلقة بين البلدين تثير الشكوك حول امكانية تحسين مستوى العلاقات بين البلدين.

بعد الاطاحة بالنظام السابق للعراق تغيرت الرؤية الكويتية للعراق كونها اعتبرت وجود النظام السابق بمثابة تهديد مباشر لها ولذلك فان غياب هذا النظام يعد مكسبا استراتيجيا لها وان العراق لم يعد مصدر تهديد لها كما كان في السابق ولذلك اعترفت دول الخليج وفي مقدمتها الكويت بمجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل في العراق

واعتبرت المجلس هو السلطة السياسية والممثل الشرعي للقوى السياسية العراقية وعد هذا الاعتراف بمثابة البذرة الاولى لعودة العلاقات بين البلدين من جديد.[7]

الا ان البيئة العراقية التي اتسمت بعدم الاستقرار على جميع الصعد الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية جعلت العراق الجديد احد مصادر التهديد (المحتملة والممكنة) لامن الكويت خصوصا ودول الخليج عموما، حيث ان نظرة الشك والتوجس في الكويت من عودة المطالب العراقية بانضمام الكويت للعراق من جديد كان تلوح في الافق بسبب تصريحات بعض المسؤولين العراقيين المطالبين بأيجاد منفذ بحري للعراق على الخليج العربي مثل مطالبة نائب رئيس المؤتمر الوطني العراقي مضر شوكت في 2004بأستئجار جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين، وهو الامر الذي عدته الاوساط الكويتية الرسمية والشعبية بمثابة تهديد وتكرار لسياسات النظام السابق، فضلا عن خطاب رئيس الحكومة المؤقتة اياد علاوي ليزيد من عدم الثقة لدى الكويتين حيث شكر جميع الدول التي ساندت العراق في الحصول على الحرية ولم يذكر الكويت، الامر الذي اثار غضب الاوساط السياسية الكويتية التي ترى نفسها من اولى الدول الداعمة للحرية في العراق، وعموما فان تصريحات المسؤولين العراقيين ساهمت بشكل او باخر بزيادة التوتر بين البلدين.[8]

كانت هذه التصريحات بمثابة البدايات السياسية الاولى –المتعثرة– ان صح التعبير فقد ادرك السياسيين العراقيين ان العراق الان بحاجة الى استعادة مكانته الدوليه واثبات وجوده في الساحة الاقليمية والدولية وانه بحاجة الى تكوين علاقات طيبة مع دول الجوار جميعا وبالاخص مع الكويت من اجل ان ينهي احداث الماضي (غزوه للكويت) وما ترتب عليها من دخوله تحت طائلة الفصل السابع من الميثاق.

ويمكن ان ندرك هذا الامر من خلال المساعي الدبلوماسية للخارجية العراقية لاعادة العلاقات بين البلدين وتحسين مستواها وعلى الرغم من الاصرار الكويتي على ابقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع من الميثاق الاممي لحين حل القضايا الخلافية المترتبة على الغزو والمتمثلة بالتعويضات المالية وقضية ترسيم الحدود والمفقودين الكويتين فضلا عن الممتلكات الكويتية، الا ان العراق سعى ونجح في مسعاه من

خلال تاكيد جميع قادته على ضرورة تكوين علاقات متينة مع الكويت وحل جميع القضايا العالقة وبالفعل بدأ في حلها وكانت النوايا الصادقة كفيلة بأن تذيب الكثير من ارث الماضي الاليم وبالفعل جاءت زيارة وزير الخارجية الكويتي لتؤكد على نجاح هذه المساعي (بعد قطيعة دامت 19 سنة الى بغداد) حيث اجتمع مع رئيس الوزراء السابق نوري المالكي 2009 وبحث سلسلة من القضايا التي من شأنها الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل توسيع التعاون بينهما على كافة الاصعدة.[9]

توضحت المساعي العراقية لاعادة بناء العلاقات بين البلدين وتجاوز الازمات التي تلوح في الافق من خلال طرح رئيس مجلس النواب العراقي (د.اياد السامرائي) انذاك، ما اسماه التفاهم المشترك لتسوية الملفات العالقه مثل ايفاء التعويضات على شكل استثمارات كويتية في العراق، الا ان هذا العرض بقي في زاوية ضيقه، ولتعزيز العلاقات واعادة الاجواء الودية تم تقديم اوراق اعتماد (محمد حسين محمد بحرالعلوم) بتاريخ 1/6/2010 كاول سفير للعراق في الكويت بعد الاحتلال الامريكي على العراق. وقد زار رئيس مجلس الوزراء الكويتي (ناصر المحمد) بغداد بتاريخ 12/1/2011 وصرح بان ((المرحله السابقة انتهت ونحن الان في مرحله جديدة من العلاقات الثنائية وان كانت هنا صعوبات تواجهنا علينا ان نحلها بالطرق السلمية)) وفي 16/2/2011 زار رئيس الوزراء العراقي(نوري المالكي) الكويت على رأس وفد رافقة فيها كل من وزراء الخارجية والنقل وحقوق الانسان وشؤون النواب ومستشار الامن الوطني، وتم مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين فضلا عن الملفات العالقة بين العراق والكويت من خلال التفاهم المشترك بين الجانبين.[10]

وبرغم من كل الاخفاقات التي اتسمت بها هذه الحقبة على كل المستويات السياسية والامنية والاجتماعية في العراق، الا انه في العموم يمكن اعتبارها مرحلة جديدة في اطار تحسين العلاقات بين البلدين خصوصا بعد ان تم اخراج العراق من احكام البند السابع بعد ان اوفى بجميع التزامته الدوليه بشكل تقريبي وما زال يعمل على ما تبقى منها فيما يخص التعويضات والممتلكات الكويتية وما زالت المحاولات مستمرة للاتفاق حول ترسيم الحدود بين البلدين.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات العراقية الكويتية.

قبل وضع الاحتمالات المستقبلية للعلاقات بين البلدين التي توصل اليها الباحث بناءا على دراسة التاريخ الحديث، لابد من الحديث عن اهم القضايا الخلافية بين البلدين والتي تكاد تتفق عليها جميع الادبيات السياسية الا وهي مسألة الحدود القضية الاصعب لما لها من تأثير واضح في مستقبل العلاقات بين البلدين.

المطلب الاول: القضايا الخلافية بين العراق والكويت.

تعد ازمة ترسيم الحدود بين العراق والكويت من اصعب الازمات التي ما زالت لغاية الان لم يتم الاتفاق على حلها بين الطرفين، وكان اول ترسيم للحدود عام 1993 والذي صدر بقرار دولي من مجلس الامن، حيث تم بموجب القرار رقم (833) ترسيم الحدود بين العراق والكويت ولم يوافق عليه العراق الا بعد ضغوط دولية لان عملية الترسيم للحدود بما فيها الحدود الملاحية تم بالقوة واستقطع بموجبه اراضي عراقية من ناحية صفوان ومنطقة ام قصر وتم تقليص مساحة مياه العراق الاقليمية ووضع العراق تحت طائلة الفصل السابع من الميثاق كما اسلفنا سابقا.[11]

وبناءا على هذه الحدود الجديدة سعت الكويت الى الاستفادة من هذا الترسيم بعد عام 2003 بدأت المشاكل الحدودية بالظهور من الجانب الكويتي مستغلة الاحداث الداخلية التي يمر بها العراق، فقامت عام 2005 ببناء سياج حديدي على طول حدودها مع العراق بحجة تأمين حدودها الشمالية من الاضطرابات التي تشهدها الساحة العراقية، وما اثار المسألة هو قيامها ببناء السياج داخل الاراضي العراقية بمئات الامتار[12] وردا على هذا الاجراء قاموا اهالي تلك المناطق بهدم ذلك السياج مؤكدين تجاوزه على اراضيهم، ومنذ ذلك الوقت توالت الاتهامات بين الطرفين بما يؤكد ان العلاقات بين البلدين حتى بعد زوال النظام السابق استمرت علاقات تشوبها عدم الثقة بين الطرفين، وزاد الطين بلة الخريطة الجديدة التي وضعتها الكويت لترسيم الحدود مع العراق والممتدة من ام قصر شمالا وحتى وادي الباطن جنوبا بمسافة مقدارها (103) نقطة حدودية برية متاخمة لمدينة صفوان وما جاورها من مدن اما الحدود البحرية فقد امتدت مسافة (37) نقطة حدودية تمر من جزر (شيتانة) وحتى هور عبدالله شرقا،

ورافق هذا الترسيم للحدود من الجانب الكويتي خطاب سياسي غير مسؤول ولا ينم عن حسن نية.[13]

ووفقا لهذه الحدود الجديدة خسر العراق مساحات واسعة من اراضيه المسلم بها من الجانب الكويتي نفسه، وقد ادى هذا الزحف الجديد الى حرمان اعداد كبيرة من العراقيين من مساكنهم واراضيهم ومزارعهم، وكذلك حرمان العراق من العديد من المنشأت والمباني، ناهيك عن المناطق الجنوبية لحقل الرميلة العراقي الذي يمثل ثروة نفطية وطنية للشعب العراقي.[14]

وفي نفس السياق اعلنت الكويت عن مشروعها بأنشاء ميناء مبارك الكبير عام 2005 بعد سنة واحدة من وضع حجر الاساس لميناء الفاو العراقي المزمع انشاءه، ويمكن القول ان اقامة ميناء مبارك الكويتي جاء بنية مبيته بعد ان ادركت الكويت ان ميناء الفاو العراقي في حال تنفيذه سيكون منظومة للربط السككي بأتجاه اوربا وهو ما يسمى بالقناة الجافة، بدلا عن قناة السويس لما يتميز به من ناحية السرعة وبذلك سوف يغير ميناء الفاو الكبير خارطة النقل البحري العالمية كونه سينقل البضائع من اليابان والصين وجنوب شرق اسيا الى اوروبا عبر العراق وسيكون من اكبر الموانئ الامر الذي سيحول العراق الى نقطة محورية تستقطب الشركات العالمية ومن هنا جاء التحرك الكويتي لقطع الطريق على المشروع العراقي.[15]

ان قيام ميناء مبارك سيضر بمصالح العراق البحرية من خلال الغاءه القناة الملاحية العراقية وسيجعل العراق دولة مغلقة بحريا ولتاكيد صحة هذا الامر شكل العراق لجنة لدراسة اثر انشاء ميناء مبارك على العراق وخرجت اللجنة بتوصيات اكدت على ان موانئ ام قصر وخور الزبير هي موانئ العراق الوحيدة وهي لذلك ذات اهمية استراتيجية للدول وان الوصول اليها يتم عبر قناة ام قصر الملاحية الممتدة عبر خور عبدالله شمال غرب الخليج العربي، وتقرير اللجنة حذر انه في حالة مضي الكويت بالتطوير الشامل لميناء مبارك الكبير ليشمل المراحل الاربع بما في ذلك تحوير مسار قناة ام قصر فأن الاعتقاد السائد هو ظهور مشهد جديد لخور عبدالله عند مقترباته السفلى

يكون مضطربا وغير مستقر من ناحية حركة الكتل المائية ودورانها وهذا سير الثروة السمكية للعراق كما يؤدي الى حدوث تأثيرات سلبية كبيرة جدا للساحل العراقي. [16]

وبناءا على هذا التقرير رفض العراق حكومة وشعبا قيام ميناء مبارك الكبير وبدات المظاهرات المطالبة بايقاف انشاء الميناء وفي المقابل استمرت الدعوات والتصريحات الكويتية المؤكدة استيائها من رد الفعل العراقي على المشروع ومؤكدة بأن المشروع لا يؤثر على اقتصاد العراق وعلى الملاحة فيه.

وفي الوقت الذي يتعثر فيه انشاء مشروع الفاو الكبير العراقي لاسباب تتعلق بالعراق، اعلنت الكويت انها اتمت المرحلة الاولى لميناء مبارك الكبير وانها في صدد الشروع لاتمام المشروع.

وتعد قضية الحقول النفطية المشتركة على الحدود العراقية الكويتية من ضمن القضايا الخلافية بين البلدين حيث عمدت الكويت الى استغلال الاوضاع السياسية والامنية التي يمر بها العراق وانشغاله باحداث الداخل لصالحها، ومن اهم الحقول النفطية الروضتين وبحرة والصابرية، وفي جنوب العراق حقول الزبير والقرنة وجزيرة مجنون، وهناك حقل مهم يمتد في اراضي البلدين من الشمال إلى الجنوب، ويقع إلى الغرب من منفذ صفوان العبدلي الحدودي، تطلق الكويت على الجزء الداخل في أراضيها اسم الرتقة ويطلق عليه العراق اسم الرميلة. والاتفاق على هذا الحقل أهم صعوبات التعاون النفطي الذي تحدث عنه الوزير الكويتي العبدالله و في العام 2010 أكد وزير النفط الكويتي أحمد العبد الله الصباح أن الكويت والعراق توصلا إلى اتفاق أولي في شأن تقاسم حقول النفط الحدودية وللسماح لشركة نفط عالمية بتطويرها، قد يعطي انطباعاً بأن البلدين يوشكان على خطوة كبيرة إلى أمام في مجال التعاون ونسيان الماضي. غير ان مصدراً نفطياً كويتياً قال لـ «الحياة» إن في هذا الملف من التعقيدات الفنية والأمنية والسياسية ما لا يجعل تنفيذه بالسهولة التي أوحت بها تصريحات الوزير. وكانت وكالة رويترز نقلت عن الشيخ احمد أن الاتفاق يتضمن اختيار شركة عالمية للتنقيب عن النفط في تلك الحقول لمصلحة كلا البلدين، لكنه اوضح أنه لم يجر بعد اختيار اي شركة. وقال ان البلدين «اتفقا من حيث المبدأ»، وأضاف ان الاتفاق

«سيعمل بتجنب أي مزاعم مستقبلية بأن أياً من البلدين يفرط في استغلال الحقول المشتركة».[17]

ومن القضايا الخلافية الاخرى قضية التعويضات المفروضة على العراق منذ عام 1990 والتي ترتبت بناءا على غزو العراق للكويت بموجب القرار الصادر من مجلس الامن رقم(674) واستمر العراق بدفع هذه التعويضات حتى هذه اللحظة وكان العراق حريصا على الايفاء بجميع التعويضات المفروضة عليه في محاولة لاثبات حسن النوايا من اجل اعادة العلاقات مع الكويت، وخلال المدة من عام 1991 – 2000 كانت نسبة ما يستقطع من عائدات العراق النفطية لدفع التعويضات المترتبة عليه (من خلال لجنة التعويضات) 30%، وانخفضت هذه النسبة إلى 25% خلال المدة 2001–2003، ومنذ عام 2003 يقوم العراق بتسديد 5% من عائداته النفطية لذات الغرض. وبلغ مجموع ما تم تسديده منذ احتلال العراق في عام 2003 حتى يوليو 2005 ما يقرب من 2.4 بليون دولار (أي ما يزيد على حصة الصحة والتعليم من تخصيصات الموازنة العامة الاتحادية طيلة هذه المدة)[18].

أما القيمة الإجمالية للاستقطاعات حتى 2005 فتزيد على 20 بليون دولار، وحتى ذلك التاريخ كان العراق مطالبا بدفع أكثر من 33 بليون دولار أخري تمت المصادقة على الطلبات المتعلقة بها من خلال لجنة التعويضات، ومنها 15.9 بليون دولار تم إقرارها كتعويضات لشركة النفط الكويتية وحدها[19].

كما شكلت مسألة المفقودين الكويتيين من ضمن القضايا الخلافية المهمة، وفي هذا السياق اكد الجانب العراقي التزامه الاخلاقي بالبحث المستمر عن المفقودين الكويتين جراء غزو الكويت من قبل النظام السابق وورد في تصريح وزير الخارجية السابق هوشيار زيباري الذي لخص هذه القضية بقوله (اننا نتفهم هذه المعاناة وهناك مسائل انسانية حقيقية بشأن المفقودين والمظالم والالام التي تعرض الشعب الكويتي لذا فنحن متحمسون جدا لمعالجة هذا الموضوع وللتعاون ثنائيا وعلى اعلى المستويات سواء لتشكيل لجنة مشتركة عراقية كويتية دائمة للاستمرار في البحث عن مصير هؤلاء

المفقودين او توعية الناس من خلال وسائل والمعلومات وتوفير اقصى الحماية للاخوة الكويتيين الذين سينظرون في هذا الموضوع).[20]

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات العراقية الكويتية.

بعد الاطلاع على التاريخ الحديث للعلاقات العراقية الكويتية ودراسة القضايا الخلافية التي من شأنها التأثير في مستوى العلاقات المستقبلية بين البلدين يمكن القول بأن مستقبل العلاقات العراقية الكويتية يمكن ان يكون احد هذه الاحتمالات:

اولا: الاحتمال الاول.

يقوم هذا الاحتمال على عدة مرتكزات:

1. رغبة البلدين في اعادة بناء العلاقات فيما بينهم.
2. رغبة العراق في استعادة مكانته الاقليمية والدولية وحضوره في وسطه.
3. رغبة البلدين الحقيقية في احترام السيادة فيما بينهم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
4. ادراك الكويت بأن عراق اليوم لا يشكل تهديدا لامنها الوطني ومن غير الممكن ان تعاد احداث الماضي مرة اخرى.
5. التزام العراق بكل البنود الدولية وبالتالي خروجه من احكام الفصل السابع.
6. الرغبة الحقيقية لكلا الطرفين بحل الخلافات والمسائل العالقة بناءا على مبدا حسن النوايا.
7. الرغبة الدولية الواضحة (بالولايات المتحدة) بأعادة بناء علاقات متينة للعراق مع دول الجوار وبالاخص مع الكويت من اجل اعادة العراق الى ما كان عليه قبل عام 1990.[21]

وبناءا على هذه المرتكزات يمكن القول بأن المستقبل القريب للعلاقات بين البلدين قد يشهد تطورا ملحوظا في مستوى التعاون وزيادة اواصر المحبة وبناء علاقات ايجابية قائمة على حسن الجوار الذي يصب في خدمة الطرفين، وما هي التصريحات السياسية الرسمية لكلا البلدين الا دليلا واضحا على صحة هذا الاحتمال.

ثانيا: الاحتمال الثاني.

ويعتمد هذا الاحتمال على عدة مرتكزات ايضا:

1. ترى الكويت بالعراق وما يحصل فيه من احداث سياسية وتهديدات امنية واضحة من خلال حربه على داعش والجماعات المسلحة، بأنه مصدر تهديد لامنها الوطني ومن الممكن ان يصل تهديد داعش اليها ولذلك تسعى الى سد جميع الطرق المفتوحة التي من شأنها ان تنقل عدم الاستقرار الحاصل في العراق الى اراضيها.

2.ترى الكويت بأن القضايا الخلافية مع العراق ما زالت لم تحل ولذلك من غير الممكن الحديث عن تطور في مستوى العلاقات بشكل ايجابي في حين هناك مسائل لم تحل ولم يتم الاتفاق عليها.

3. يسعى الرأي العام في الشارع الكويتي والعراقي الى زيادة خلق عدم الثقة بين البلدين من خلال احداث الماضي واثارة الاحقاد الدفينة للطرفين والتي اكدت بأنه لا مجال من عودة العلاقات مع العراق فأغلب الكويتيين عانوا الامرين جراء الاحتلال العراقي للكويت واغلب العراقيين عانوا الامرين جراء الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد غزوه للكويت.

وبناءا على هذه المرتكزات يمكن القول بأن المستقبل القريب للعلاقات العراقية الكويتية مستقبل مظلم ولا مجال لعودة العلاقات كما كانت عليه قبل احداث عام 1990 فالماضي انعكس بشكل سلبي على مستوى العلاقات كما ان القضايا العالقة وعدم الثقة في حلها بشكل ودي سمح لهذا الاحتمال بالظهور مع انه احتمال ضعيف الا انه وارد الحدوث.

ثالثا: الاحتمال الثالث.

ويقوم هذا الاحتمال ايضا على عدة مرتكزات:

1. الرغبة الحقيقية لكلا البلدين بتحسين مستوى العلاقات بين البلدين.

2. ادراك الطرفين بأن الاستفادة من تجارب الماضي ضرورة ولكن بالمقابل لا يجوز الوقوف عند هذه النقطة، فعراق اليوم هو غير عراق الامس.

3. وجود قضايا خلافية ما زالت قيد الدراسة وايجاد الحلول لها بشكل ودي وتعاون حقيقي.

وعليه يمكن القول بناءا على هذه المعطيات بأن المستقبل القريب للعلاقات العراقية الكويتية هو علاقات تعاونية في مجالات عدة بناءا على رغبات حقيقية لتحسين مستوى العلاقات ولكن في ذات الوقت يشوبها الهدوء الحذر فما زالت هناك قضايا لم يتم حلها وهناك ثقة نسبية بين الطرفين وشك ظاهر احيانا بحسن النوايا لكلا البلدين وبالاخص على المستوى الكويتي الذي يسعى لعلاقات بدون تقديم اي تنازلات بل على العكس تحقيق مكاسب على حساب الطرف الاخر الامر الذي يجعل العلاقات باقية على ما هي عليه في المستقبل القريب متذبذبة بين مد وجزر، تصريح واخر وهكذا دواليك.[22]

الخاتمة والاستنتاجات:

يمكن القول بأن العلاقات العراقية الكويتية علاقات شابها الكثير من التذبذب في مستوى العلاقة بين مد وجزر على مدار السنين واتخذت ابعاد عدة ومستويات مختلفة كانت اشدها الغزو العراقي للكويت واحتلاله وما ترتب على هذا الغزو من قطيعة في العلاقات مع الدولة الجارة، وبعد عام 2003 وزوال النظام السابق عن الحكم في العراق بدأت المحاولات العراقية لاعادة المياه الى مجاريها غير ان احداث الماضي رمت بظلالها على العلاقات بين البلدين ومن الصعوبة الان الحديث عن علاقات ثنائية طيبة بين البلدين، وبرغم ان المحاولات جارية ومن الجانب العراقي بشكل اكبر الا انه هناك قضايا لم يتم الاتفاق عليها لغاية هذه اللحظة وهناك مساعي لحلها بشكل ودي بين البلدين ولحين حل هذه القضايا يمكن عندها الحديث عن صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين قائمة على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وهذا ما اكد عليه رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي عندما قال من غير الممكن العودة الى المطالبات العراقية في زمن النظام السابق فنحن نحترم الكويت بوصفها دولة جارة ونأمل في علاقات طيبة معها ولن نعود الى ذلك المربع مطلقا، ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث لعدة استنتاجات:

1. يرتبط العراق بجوار تاريخي مع دولة الكويت ومن غير الممكن ان يعيش في جو اقليمي معادي له ولذلك كان لزاما على السلطة السياسية العراقية ان تقيم علاقات ايجابية مع دول الجوار، فضلا عن ان اقامة هذه العلاقات تخدم العراق في استعادة مكانته الاقليمية والدولية كدولة فاعلة في وسطه.

2. ان العلاقات العراقية الكويتية لم تكن يوما علاقات مستقرة واتسمت بالتراجع تارة والتطور نسبيا تارة اخرى.

3. على السلطات السياسية في كلا البلدين حل القضايا الخلافية وبالاخص قضية ترسيم الحدود بين البلدين لما لها من دور في تحسين مستوى العلاقات واعادة بناء الثقة التي فقدت خلال الفترة السابقة ولابد لحل هذه المسألة وضع وسيط دولي يعتمد على قواعد القانون الدولي يثق فيه الطرفان وفي قراراته حول وضع الحدود من اجل انهاء هذه الازمة بصورة نهائية وعدم اثارتها في المستقبل.

4. ان اقامة علاقات ثنائية قائمة على مبدأ التعاون والعمل المشترك من شأنه ان يخدم البلدين على كافة المستويات.

[1] انظر: عدنان احمد سلوم، اسامة مرتضى، الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية _الكويتية ما بعد 2003، (بغداد: المركز العلمي العراقي)، بيروت، 2011، ص ص 12–16

[2] انظر: أحمد الرشيدي وآخرون، الكويت من الإمارة إلى الدولة، (جامعة القاهرة:مركز البحوث والدراسات) ،القاهرة، 1993، ص ص 433–434

[3] انظر: نايف المطيري واخرون، العلاقات الكويتية العراقية(الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، 2003، بحث منشور في الموقع الالكتروني دولة الكويت مجلس الامة، www.Kuwait National Assembly.mht

[4] انظر: عدنان احمد سلوم، مصدر سبق ذكره، ص ص 20–22

[5] انظر: عدنان احمد سلوم، مصدر سبق ذكره، ص 28–23

[6] انظر: د. مالك دحام الجميلي، د. لمياء محسن الكناني، العلاقات العراقية–الكويتية واشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، العدد(52)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية)، بغداد، 2012، ص ص 141–142

[7] انظر: م.م. عدنان احمد سلوم، مصدر سبق ذكره، ص ص 88–99

[8] انظر: اشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنة في تاثير حربي الخليج الثانية والثالثة في امن دول مجلس التعاون الخليجي، (دبي: مركز الخليج للابحاث)، 2007، ص ص 98–103

[9] انظر: محمد الصباح في بغداد بعد 19 سنة من القطيعة، وزارة الخارجية الكويتية، الموقع الالكتروني للوزارة، www.mofa.gov.kw

[10] انظر: متغيرات العلاقات العراقية الكويتية (1932–2014)، جريدة الزمان الدولية، www.alzaman.net

[11] انظر: د.مالك دحام الجميلي، د.لمياء محسن الكناني، مصدر سبق ذكره، ص ص 151–153

[12] انظر: بشار فتحي جاسم العكيدي، العلاقات العراقية الكويتية(الواقع والطموح)، مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، اعمال المؤتمر العلمي السنوي السادس، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الاقليمية)، 2009، ص ص 750–752

[13] انظر: حميد حمد السعدون، ازمة العلاقات العراقية_الكويتية المتكررة، مجلة دراسات دولية، العدد(33)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية)، بغداد، 2007، ص ص 79–80

[14] انظر: د. قاسم محمد الجنابي، م.م. ربا صاحب عبد، اشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من احكام الفصل السابع، مجلة قضايا سياسية، العددان (32–33)، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية)، بغداد، 2013، ص ص 181–182

[15] انظر: د. مالك دحام الجميلي، د. لمياء محسن الكناني، مصدر سبق ذكره، ص ص 154–155

[16] انظر: د. مالك دحام الجميلي، د.لمياء محسن الكناني، مصدر سبق ذكره، ص ص 152–161

[17] انظر: العلاقات العراقية الكويتية، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، 2014، www.wikabedia.net

[18] انظر: د. محمد الحاج حمود، العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، مجلة صدى الخارجية، العدد(10)، بغداد:وزارة الخارجية العراقية، 2013، ص 27.

19. انظر: د.عماد عبد اللطيف سالم، الية خروج العراق من طائلة الفصل السابع لقرار مجلس الامن، مؤسسة الاهرام (الطبعة الدولية)، 2010، www.alahram.net، وكذلك انظر نص المادة رقم(25) من بنود الاتفاقية الامنية.

[20] انظر: م.م. عدنان احمد سلوم، مصدر سبق ذكره، ص 63

[21] انظر: المصدر السابق نفسه، ص ص 124–127

[22] انظر: بشار فتحي جاسم العكيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص 755–759